واقع التربية في الجزائر من خلال المخططات التنموية

الجيلالي سالمي*

مقدمة:

باعتبار أن التربية أحد المعايير لقياس مدى تطور الحضارات، واحد الركائز الأساسية في التنمية، وهذا من خلال العلاقة القائمة بين تنمية المجتمعات والتربية أو الثقافة، والتي من خلالها يمكن أن تنتقل الدول من حالة التخلف والركود إلى وضعية التقدم والرقي، ومن المعروف أن عملية التّربية والتّعليم، عملية موجهة بالأساس إلى العنصر البشري، بغية تأهيل وتطوير إمكاناته وتحشيد طاقاته وتعبئتها باتجاه خدمة المجتمع من خلال فاعلية مسؤوليتها في العملية التّنموية الكبرى والشّاملة.

ولأنها همزة وصل بين البيت والمدرسة والمجتمع بحيث يكون للأسرة الدور الرئيسي في عملية التنشئة الاجتماعية في السنوات الأولى من عمر الطفل، ثم تتقاسم المدرسة والأسرة هذا الدور في سن متوسط، ثم يأتي بعدها تأثير المحيط الاجتماعي في وقت متقدم من خلال الاتصال المباشر والغير مباشر مع الأطراف الفاعلة، فيتضح بذلك دور التربية داخل المدرسة وما يمكن أن تخفيه في طياتها من سبل لتنشئة اجتماعية سوية بناءا على البرامج المكيفة وفقا لثقافة المجتمع من معتقدات، تقاليد وقيم...الخ، ونظرا للمكانة التي يحضى بها التعليم بادرت الجزائر منذ الاستقلال إلى إصلاح التعليم وإعطائه الأهمية اللازمة من خلال المجهودات المبذولة من طرف الدولة لتوسيع هذا الجهاز، و منحه الموارد المالية وتخصيص التأطير الضروري لتدعيم باقي القطاعات، وباشرت الجزائر الاستثمار في هذا القطاع عن طريق المخططات التّنموية والإصلاحات، كما جاءت الدعوى لإقامة منظومة تربوية تتمحور حول العلم ولا تهمش الخصائص الثقافية والتاريخية للجزائر.

* – أستاذ بجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

واقع التربية في الجزائر من خلال المخططات التنموية

الجيلالي سالمي

رغم ما أعطي للتعليم من مكانة مرموقة بما يحضاه من غيره، إلا أن الجزائر من بين الدول التي مازالت نظمها التربوية تتعرض إلى موجة واسعة من النقد ومحاولات الإصلاح، فقد اتسم نظامنا التربوي بكل الصفات عدا أن يكون فعالاً واستثماراً ناجحاً قادراً على مواجهة مختلف التحديات ومواكبة كل التغيرات المختلفة سببه المردود التربوي المتدني فرغم كل المجهودات المبذولة إلا أن هذا القطاع لا يزال يعاني من مشاكل عويصة، فالمردود المدرسي المنخفض، ونسب الرسوب الكارثية، جعلنا نتساءل عن الأسباب الحقيقية لهذا الإخفاق في الوصول إلى ما سطر له من خلال المخططات التنموية.

فهل يعود هذا إلى ضعف التخطيط في القطاع التربوي؟

سنحاول معالجة واقع التربية ضمن المخططات التنموية وكان التقييم حول الأشكال الديموغرافية للتخطيط.

فإذا كانت الدّول المتقدمة قد عمّمت تعليمها الأساسي، ولم يعد يهمها إلاّ الرّفع من مستوى محتويات البرامج التّعليمية وتطوير الطّرق الناجعة للتّبليغ بسبب معدل نموّها الدّيموغرافي الضئيل جدا الذي لا يضطرها للزّيادة في أعداد المقاعد المدرسية، فإنّ الدّول النّامية ومن بينها الجزائر على العكس من ذلك أين تجد نفسها أمام مشاكل يستعصى حلها بسبب التّزايد المفرط للطّلب الذي لا يتوافق مع العرض على التّعليم، فهذا التّزايد الّذي يرافق النّموّ الدّيمواغرافي يخلق عدة مشاكل، منها تخصيص موارد كبيرة من طرف الدّولة لبناء المدارس والتّجهيزات الضّرورية. ولعلّ هذا ما جعلنا نتطرّق إلى بعض العوامل المؤثرة في نموّ النظام التّربوي ويتعلق الأمر بمستوى التّخطيط في قطاع التّربية.

تعد سنة 1967م بالنّسبة للجزائر بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني والشّروع في التّخطيط من خلال العمل بالمخططات والتي تمكّنها من:

- حصر الإمكانيات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة.
- استخدام الموارد المحصورة والمجنّدة أفضل استخدام ممكن.

- تحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها.

1. عجز التخطيط التربوي (المدرسي)

لتحديد عجز التّخطيط التّربوي، سنتطرق إلى مختلف المخططات (البرامج) الخاصة بالتّنمية الاقتصادية، وكذا الرّكائز والأسس المعتمدة في سياسة التّنمية بالجزائر.

1-1. ركائز سياسة التنمية:

بدأ الإحساس بأهمية التّنمية في الجزائر مبكراً مع بداية تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1967م/1969م) وتزايد الاهتمام بضرورة التّنمية المحلّية عند وضع المخطط الرّباعي الأول (1970م/1974م) حيث تنازلت الوزارات عن تسيير البرامج لصالح الولايات.

ففي ظلّ المخطط الرّباعي الثّاني (1974م/1977م) زاد التّوجه أكثر نحو العمل المحلي فتم إقرار نوع جديد من البرامج الاستثمارية الأكثر محلية وإقليمية، ذات طابع لامركزي إعداداً وتسييراً تحت اسم المخططات البلدية للتنمية، إلى جانب البرامج القطاعية غير المركزة، هذا ما ساهم في تحقيق الاحتياجات المحلية للسّكان واستقرارهم.

1-2.أسس التنمية في الجزائر

أ. تدخل الدولة: وذلك بإعطاء الدّور القيادي للدّولة في عملية التّنمية الاقتصادية والاجتماعية سواءً على المستوى الوطني أو المحلي .

ب. المشاركة الشّعبية: عن طريق المشاركة في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه برامجها وخططها، وتتمثل هذه المراقبة في إنشاء الجمعيات المحلية، التّعددية الحزبية...الخ، وقد جاء في الميثاق الوطني"لا يكون للامركزية معنى إلاّ إذا مُكِّنت الجماهير الشعبية من تحمل مسؤولياتها في التسيير والرّقابة".

جـ. التخطيط: وقع اختيار الجزائر على هذه الأداة باعتبارها وسيلة فعالة يمكن تطبيقها على المستوى الوطني والمحلي، فالتّخطيط عملية تغيير اجتماعي وتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرّشيدة.

د. اللامركزية: حيث نصّت المادة السادسة من المخطط الرّباعي الثاني على أنّه "يجب أن يسمح التخطيط الجغرافي في إطار تطبيق سياسة اللاّمركزية، خصوصاً عبر تطبيق المخططات البلدية، بتحقيق سياسة التوازن الجهوي عن طريق البحث عن الاستعمال الكامل للطاقات البشرية ومواد البناء.

هـ. **التوازن الجهوي:** وذلك عن طريق التّوزيع المتوازن والعادل للموارد والمرافق الاجتماعية والثقافية لتحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق التمركز الصناعي وتنظيم الفضاء الرّيفي والحضري والحفاظ على العقار الزراعي.
- كبح التّمركز السّكاني في المناطق السّاحلية ذات الكثافة السُكانية العالية والمهددة بمخاطر طبيعية كبرى.
- العمل على استقرار السّكان خاصة في المناطق الجنوبية والدّاخلية.

و. **الترقية الاجتماعية والثقافية للسكان:** وذلك بالاهتمام بالرأسمال البشري لأنّ التجارب أوضحت أنّ الرأسمال البشري أكثر أهمية للتنمية من الرأسمال المادي والموارد الطّبيعية، وبذلك أعطت الجزائر أولوية قصوى لترقية الإنسان الجزائري وتأهيله.

ـ. **الاعتماد على الإمكانيات الوطنية والدّولية:** إنّ الاعتماد على الإمكانيات والجهود الذاتية تمثل الرّكيزة الأساسية للنّجاح والّتي تضمن لها الاستقرار والاستمرارية واستقلالية القرار السّياسي والاقتصادي.

3.1. **القطاع التربوي ضمن مخططات التنمية:**

قبل التحدث عن المخططات الخماسية والسّياسات التنموية بالجزائر منذ عام 1980م، سنتطرق ولو بشكل وجيز عن المخططات التنموية التي سبقت هذه الفترة والمتمثلة في المخطط الثلاثي (1967م/1969م) ثم المخطط الرّباعي الأول (1970م/1973م) والرّباعي الثاني (1974م/1977م) وأخيرا مرحلة انتقالية لمدة عامين.

قد اتسمت هذه المخططات التنموية بالتركيز على الصّناعة والقطاعات المنتجة, فكانت تستحوذ لوحدها على نسبة 70% من مجموع الاستثمارات، ورغم النسب العالية التي كان يحضى بها قطاع التعليم من الميزانية العامة المخصصة للتنمية، إلاّ أنّ هذه الفترة كانت تفتقر إلى المعطيات المتعلقة بالجانب السّكاني حيث كان الرأي السائد لدى القيادة السّياسية آنذاك على أنّ حل المشكلة السّكانية يتم عن طريق التنمية الاقتصادية بالاعتماد على الرّأسمال المادي. وعليه سنقتصر في تحليلنا على المخططات الخماسية بداية من سنة 1980م.

قد تلخصت توجيهات المخطط في الشروع في تطبيق إجراءات تنظيمية بداية من سنة 1980م والمتمثلة كالآتي:

- فتح المدرسة أمام جميع الأطفال البالغين سن الدّراسة.
- التّخفيف ثم محو الفوارق الجهوية في ميدان التعليم.
- توحيد نظام التعليم وتكييفه مع متطلبات التنمية وأهدافها.
- تطوير وإنشاء أجهزة للتوجيه والإعلام لإصلاح الخلل الملاحظ في ميدان التوجيه.
- الإدخال التّدريجي لاختيار المدرسة الأساسية وتدعيم التعليم الفنّي.
- تدعيم وتطوير التّعليم باللّغة الوطنية.
- تحقيق التوازن بين الطّلب الاجتماعي والاقتصادي وطاقات التكوين في أقرب الآجال سواء من حيث المستوى الكمّي أو النّوعي.
- إعطاء ديناميكية للبناءات للاستجابة بصورة أفضل للمدرسة الأساسية."[1].

بالأخذ بعين الاعتبار أهداف الدّراسة فإنّ التّقييم يكون حول الأشكال الدّيموغرافية للتّخطيط التربوي، مثلما هي موضحة في المخططات التنموية.

1.3.1.الخماسي الأول 1980م/1984م

لم يقدّم هذا المخطط تحليلاً وافياً للوضعية بل اكتفى بتحليل وضعية التعليم العالي والبحث العلمي وفي تقدير عدد المتمدرسين خلال فترة المخطط والاحتياجات الواجب توفيرها, وقد جاء في المخطط ما يلي:

الأهداف والتوجيهات

تمحورت توجيهات الاقتصاد الوطني في الأجل الطّويل المحددة من طرف الهيئات السّياسية العليا للبلاد، حول متطلبات سد الحاجيات الاجتماعية والجماعية الأساسية للسّكان يشكل فيها التحسين المستمر في مستوى التّربية والتّكوين وظروف المعيشة والشغل جوهر العناصر، وعليه كانت أهداف المخطط كالتالي:

- التّمديد التّدريجي في مدة الدّراسة الإجبارية في إطار تدريس التسع سنوات بتطبيق مشروع المدرسة الأساسية، تتجسّد بنموّ التأطير المؤهل على مستوى الدّورتين المتوسطة والثانوية.

- وبالتوازي مع ذلك ستنظم فروع التعليم الثانوي لاستقبال نصف الأعداد المتخرّجة من التعليم المتوسط.
- تنفيذ سياسة تمهين واسعة النّطاق توجه نحو الأولاد المتخرجين من المرحلة الابتدائية.

إنّ المجهود المفروض بهذه العملية يستلزم زيادة هامة في طاقات الهياكل الأساسية والوطنية وفي تكوين المعلمين، وفي إعادة ترتيب البرامج التربوية وفروع التربية والتّكوين مع حاجيات الاقتصاد الملحة في التأهيل.

أما البرنامج العام للاستثمارات فيبينه الجدول التالي

جدول رقم01 : البرنامج العام للاستثمارات 1980م/1984م(الوحدة :مليار د.ج):

	البرامج	ترخيص النفقات	%
الصناعة	211.7	154.5	38.57
المحروقات	77.7	63.0	
الفلاحة	59.4	47.1	11.76
الري	30.0	23.0	
النقل	15.8	13.0	3.25
المنشات الاقتصادية	56.1	37.9	9.46
السكن	92.5	60.0	14.98
التربية والتكوين	65.7	42.2	10.53
المنشات الاجتماعية والتجهيزات الجماعية	34.3	25.9	6.46
مؤسسات الانجاز	25.0	20.0	4.99
المجموع	560.5	400.6	100

المصدر[2]

بلغ حجم الاستثمار خلال المخطط 1980م/1984م حوالي 400 مليار من الدّينارات الجزائرية تمثل فيه 200 مليار من الدّينارات الجزائرية تقريباً كلفة البرامج

المقررة قبل انطلاق المخطط والتي لا تزال دون أن تنجز والتي تشكل عائقا هاماً لهذا المخطط .

فيما يخص قطاع التربية والتكوين، فقد كانت الحصة موزّعة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم02 :برنامج الاستثمار لقطاع التربية والتكوين

	المتبقي انجازه في 79/12/31	برامج جديدة	مجموع البرامج	الترخيص بالنفقات	النسبة (%)
التربية التكوين	15772,3	17540	33312,3	25768	6111
التعليم العالي	7700	3600	11300	7800	1850
والبحث العلمي	6780	14300	21080	8600	2039
المجموع	30252,3	35440	65692,3	42168	100

المصدر[3]

عليه، فقد عرف قطاع التّربية والتّكوين بصفة عامة تطوراً ملحوظاً من خلال النفقات المخصصة له والتي تمثل 10.53% من إجمالي حجم الاستثمارات المخصصة لهذا المخطط هذا ما يبنه الجدول رقم01 كما حضي قطاع التّربية لوحده بحصة الأسد مقارنة بقطاعي التّكوين المهني, التّعليم العالي والبحث العلمي, حيث خصص له 61.11% من إجمالي حجم الاستثمارات المخصصة لقطاع التّربية والتّكوين هذا ما يعكس الأهمية التي أعطيت لقطاع التّربية والتكوين وخاصة قطاع التّربية من خلال الجهود الاستثمارية التي خصصتها الدّولة لهذا القطاع.

كان المخطط يهدف إلى تحقيق بعض الأهداف من بينها:

- خفض احتلال القاعات من 55 تلميذ في القاعة إلى 46 تلميذ عند نهاية المخطط .
- رفع نسبة التأطير من معلم واحد لكل 36 تلميذ حاليا إلى معلم واحد لكل 34 تلميذا.
- إبطال نظام الدوامين في بعض المناطق.
- تكوين المعلمين ابتداء من سنة 1980م.
- "يجب رفع نسبة الانتقال من مرحلة الابتدائي إلى مرحلة الإعدادي من 55%سنة1997م إلى 75% في يونيو 1984م وإلى 85% في يونيو 1986م"[4].

- استقبال الثانوية لنصف المتخرجين من التعليم المتوسط .

ولتحقق هذه الأهداف المسطّرة تطلّب توفير إمكانيات مادية وبشرية معتبرة منها:

- بلغت الحاجة الإجمالية إلى قاعات الدّراسة موسم سبتمبر1984م أكثر من 84000 قاعة من بينها 27500 حجرة جديدة .

- ارتفاع تلاميذ الابتدائي والمتوسط تطّلب في مرحلة التعليم الثانوي احتياجات إجمالية قدرت بحوالي 264 ثانوية تعليم عام منها79 ثانوية جديدة، و67 متقنا منها 34 متقنا جديدة .

تطّلبت الأهداف المحددة بخصوص جزأرة هيئة المعلمين في المخطط الاحتياجات المبينة في الجدول أدناه والهدف هو الجزأرة الكاملة لمهنة المعلمين في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة .

جدول رقم 03: توزيع المعلمين حسب التقديرات

المراحل	الابتدائي		المتوسط		المجموع العام	
	1979	1984	1979	1984	1979	1984
المعلمون	85500	113900	27077	49500	112577	163400
الأجانب	0	0	3499	0	3499	0
الجزأرة(%)	100	100	87	100	97	100

المصدر[5]:

التقديرات:

تطور توزيع عدد التّلاميذ حسب تقديرات المخطط التالي كما يبينه الجدول

جدول رقم 04 :توزيع عدد التلاميذ حسب تقديرات المخطط

	السنة الدراسية 80/79	السنة الدراسية 85/80(1)	النسبة الإجمالة	معدل النسبة السنوية	*العدد الفعلي 85/80(2)	*الفارق 2-1	*النسبة $\frac{(1)}{(2)}*100$
التعليم الابتدائي	3135200	3874100	23+	5,43	4463752	647748	%114.51
التعليم المتوسط	735000	1237400	68+	13,9			
التعليم الثانوي	174700	263900	51+	10,9	325173	5727	%101.76
التعليم التقني	17900	67000	274+	39,1			
المجموع	4062800	5442400	34+	7,6	4788925	653475	113.64

المصدر[6]:

* :من انجاز الباحث

- زيادة السّكان البالغ عددهم 19.5م/ن سنة 1980م سيزيد بحوالي 8 ملايين نسمة لغاية سنة 1990م.

- "الأطفال البالغين 6 سنوات سيزداد تضخماً ليرتفع إلى 712000 طفل في سبتمبر1983م حيث بلغ عددهم في سبتمبر 1980م 640000 طفل".

- تعداد المتمدرسين في مرحلة التعليم الأساسي خلال السّنة الدّراسية 1979م/1980م بلغ 3870200 تلميذ وسيبلغ خلال نهاية فترة المخطط 1980م/1985م 5111500 تلميذ .

- تعداد جميع المتمدرسين في جميع المراحل التعليمية خلال السّنة الدّراسية 1979م/1980م 4063100 تلميذ وسيبلغ عند نهاية المخطط 5442400 تلميذ.

- تكوين 357000 تلميذ والتي تغادر قطاع التربية خلال الموسم الدّراسي 1984م/1985م بما في ذلك حوالي163000تلميذ في مستوى التّعليم المتوسط وحوالي 63000 في مستوى التّعليم الثانوي.

قد سمحت لنا دراسة هذا المخطط بتسجيل النتائج التالية:

- تم تناول المتغيرات الدّيموغرافية (رغم أنها غير كافية وغير واضحة) وذلك من خلال، مدخلات النّظام والمتمثلة في المجتمع المتمدرس والتّلاميذ الجدد البالغين 6 سنوات ومعدل زيادة الفئات.

قد بنيت تقديرات السّكان المتمدرسين (في سن التمدرس) على أساس معدل نمو مرتفع, فقد جاء في المخطط "لا بد أن يتطور نسق ارتفاع أعداد التّلاميذ بقدر أعلى من ضعف نسق الزّيادة الدّيموغرافية للتّمكن من تحسين تعميم التّعليم وتحقيق الأهداف الاجتماعية "وهذا يعني أن تزايد فئة السّكان في سن التمدرس لا تكون بنفس وتيرة نمو السّكان الإجمالي بل الضّعف، هذا يعني أن التقنية المتبعة في الإسقاط خلال فترات التخطيط تعتمد في تقديرها لعدد المتمدرسين في الأساس إلى فئة المعيدين وبذلك فقد استعملوا نظرية المردودية لإسقاط الفئات المتمدرسة، كما تستعمل هذه النظرية الطّلب التّربوي لتقدير الاحتياجات الجديدة والمتمثل في عدد الأطفال البالغين 6 سنوات في كل دخول مدرسي.

بالمقابل فالإحصائيات المقدمة تنفي هذه الفرضية إذ أنّ نتائج الإسقاطات تبدو أكبر بكثير من الواقع، فغياب إحصائيات ديموغرافية وافية وأهداف معبر عنها ديموغرافيا يؤثر سلباً على نوعية النتائج, فالنتائج المتحصل عليها غير مرضية كما يبدو من خلال الجدول السابق (رقم 04) إنّ ارتفاع عدد المسجلين الجدد حسب التقديرات(البالغين ست سنوات) في التّعليم الأساسي سيرتفع من 640000 طفل في سبتمبر 1980م إلى 712000 طفل في سبتمبر 1983م بمعدل نمو سنوي يصل إلى 3.62% فكان الفارق بين العدد الفعلي لتلاميذ التّعليم الأساسي-14.51%من العدد المتوقع، كما ارتفع مجموع التّلاميذ للتّعليم الابتدائي والثانوي خلال الموسم الدّراسي1979م/1980م من 3982359 تلميذ وتلميذة إلى 4788925 تلميذ وتلميذة في نهاية المخطط الخماسي الأول 1983م/1984م بمعدل سنوي تجاوز 3.7%، وهذا يعني أن تزايد (نمو) فئة السّكان في سن التّمدرس لم تكن بنفس وتيرة نمو السّكان الإجمالي والذي بلغ خلال التّعدادين 1977م/1987م 3.22% وهذا إذا ما اعتمدنا نظرية المردودية التي تعتمد على فئة المعيدين.

أمّا فيما يتعلّق بالأهداف، بصفة عامة فإنّ هذه الأخيرة ليست واضحة (دقيقة) وغير معبر عنها بمؤشرات ديموغرافية.

2.3.1.الخماسي الثاني 1985م/1989م

يبدو أن هذا المخطط هو الأكثر غنى بالمعلومات من المخطط السابق، حيث قدم في كل مستوى دراسي تحليل للوضعية خاصة مرحلة التّعليم الأساسي, الأهداف والتوجهات.

وقد جاء في المخطط ما يلي:

تحليل الوضعية:

في مستوى التعليم الأساسي حمل المخطط ما يلي:

أ.الفئات المتمدرسة

استقبلت المنظومة التّربوية في السنة الدّراسية 1983م/1984م 4463752 تلميذاً في مرحلة التعليم الأساسي (93.2%) و325173 تلميذا في مرحلة التعليم الثانوي (6.8%). نسبة التّمدرس للأطفال البالغين من العمر بين 6 و13 سنة انتقل من 77.2% في سنة 1982م إلى 80.8%سنة 1983م وخلال نفس الفترة عرف تمدرس الفتاة تطوراً مماثلا (أي + 3.5 نقطة) ليبلغ نسبة 71.2%.

هناك بعض الاختلالات بين المناطق ففي حين نسجل أحسن نسبة للتّمدرس والتي بلغت 95.6% في أحسن ولاية، بينما أسوأ ولاية سجلت نسبة 59.4% حيث توجد 15 ولاية دون المعدل الوطني في نسبة التمدرس.

ب. المعلمون والأساتذة

وصل عدد المعلّمون والأساتذة للموسم الدّراسي 1983م/1984م إلى 171000 مؤطر، مسجلا بذلك ارتفاعا يقدر بنسبة 40.5% على مدى الفترة (+49000)، هذا ما أثر إيجابا على معدل التأطير بحوالي 5.2 نقطة في المرحلة الأولى والثانية من التّعليم و1.6 نقطة في المرحلة الثالثة و0.5 في المرحلة الرّابعة حيث بلغ هذا المعدل 30.6 تلميذا/معلم للطور الأول والثاني و25.5 تلميذ/أستاذ للطّور الثالث وبلغ 19.3 تلميذا/أستاذ للطور الثانوي.

أمّا بالنسبة لنسبة الفتيات في التّعليم فقد تحسن في جميع الأطوار إذ بلغ 42.6%في الطورين الأول والثاني و40.7%في الطور الثالث.

الأهداف والتوجيهات

من الأهداف الرئيسية للمخطط نجد دمقرطة التّعليم وضمان تمدرس كل الأطفال البالغين ستة سنوات تعريب التّعليم وتدعيم الأبعاد العلمية والتقنية له .

- رفع معدل الانتقال من الطور الثاني من التعليم الأساسي إلى الطور الثالث منه (الانتقال من السّنة السادسة إلى السّنة السّابعة) من 72.7% في شهر يونيو 1983م إلى 85% في بداية سنة 1987م.

- تحسين نوعية التّعليم وانخفاض عدد الرّاسبين في المدارس يقتضي توفير التأطير المناسب كماً وكيفاً.

- التخفيف من معدل شغل القسم والوصول في نهاية المخطط إلى30 تلميذ للطور الأول والثاني و20 تلميذ بالنسبة للطور الثالث.

- رفع نسبة التّمدرس في الولايات التي يقل فيها نسبة التّمدرس عن المعدل الوطني.

- يجب توسيع الحظيرة من المؤسسات التربوية، لتقريب المدرسة من التلميذ.

التوقعات (التقديرات)

- ارتفاع عدد التلاميذ المسجلين في مدارس التّعليم الأساسي بحوالي 720000 تلميذ ليصل العدد الإجمالي لعدد المتمدرسين في نهاية المخطط إلى 5183000 (المعدل السّنوي المستخدم في التقدير هو 3.03).

- سيرتفع عدد التّلاميذ الجدد المسجلين في مرحلة التّعليم الأساسي بحوالي 77000 إذ ينتقل من 600000 تلميذ حاليا إلى 677000 تلميذ.

- يقدر عدد التّلاميذ المسجلين في السنة النهائية من التّعليم الأساسي بحوالي 460000 تلميذ عند نهاية المخطط، ومن هذا العدد سينتقل تقريبا 230000 تلميذ إلى مرحلة التّعليم الثّانوي، مما يدفعنا إلى تنظيم مراحل تكوينية لحوالي 35%من تلاميذ هذا المستوى علما بأنهم لن يلتحقوا بمرحلة التّعليم الثّانوي.

- نسبة الانتقال بين الطور الثاني والثالث يجب أن تنتقل من 72.7% للموسم 83/82 الى85%للموسم 87/86.

- الانتقال إلى الطور الثانوي يجب أن يصل إلى 50% وهو ما يترجم بنسبة مشاركة مرتفعة للفئة 15-19 سنة بنسبة 13.45% الى26.5%.

ولتحقيق هذه الأهداف المسطرة يتطلب من الدّولة توفير إمكانيات مادية وبشرية معتبرة منها:

- تكوين حوالي 67000 معلم منهم 42500 للأطوار التّعليمية الأول والثّاني والثالث و24200 أستاذ للطور الثّانوي.

- يصل عدد أساتذة التّعليم الثانوي عند نهاية المخطط إلى 41000 أستاذ بمعدل نمو بلغ 150%.

- الاستثمارات الجديدة مقدرة بحوالي 19 مليار دينار خلال الخماسي، وتقدر ميزانية انجاز وإتمام المشاريع بحوالي 22مليار دينار.

- البرنامج الجاري انجازه تقدر قيمته في نهاية المخطط 14 مليار دينار.

- هناك عدة عوامل ترمي إلى تنظيم وتحسين النظام التّربوي يجب أخذها بعين الاعتبار.

- تحسين أدوات التّنظيم المدرسي والتخطيط المدرسي للتحكم أفضل في البرامج والمشاريع.

- إيجاد نوع جديد من المؤسسات التربوية بنفس المواصفات مع تحقيق التكلفة وآجال الانجاز.

- تحسين التوجيه المدرسي ووضع برامج دعم للتخفيف من الرّسوب المدرسي.

قد سمحت لنا دراسة هذا المخطط بتسجيل النتائج التالية

تحليل وضعية مختلف المستويات قدمت بطريقة مختصرة، رغم أنّ هذا المخطط الأكثر غنى بالمعلومات من المخططات السابقة، حيث قدم في كل مستوى دراسي تحليلا للوضعية.

كما أنّ الطريقة المستعملة أخذت تدريجيا بعين الاعتبار المتغير الديموغرافي، ويتضح ذلك من خلال الكلمات الدّالة على ذلك وهي نسبة تمدرس الأطفال، السن الدراسي (6-13سنة)، الفئة العمرية، تمدرس الفتاة، الاختلالات بين المناطق من خلال نسبة التّمدرس، معدل الزّيادة وتمدرس الأطفال البالغين 6سنوات .أما التقنية المتبعة في الإسقاط خلال فترة المخطط أُعتمدت في تقديرها لعدد المتمدرسين في الأساس إلى تطوّر السّكان المتمدرسين، كما أن ارتفاع عدد المسجلين الجدد في التعليم الأساسي سيرتفع من 600000 إلى677000 بمعدل نمو سنوي قدر2.44%.

يبين أنّ المخططين استعملوا نظرية المردودية لإسقاط الفئات المتمدرسة، هذه النظرية تستعمل الطّلب التّربوي لتقدير الاحتياجات الجديدة واعتمادها على فئة المعيدين.

قد كانت الامتحانات الرّسمية في هذه المرحلة تمثل المؤشر الوحيد الذي يسمح بتشخيص النّظام التّربوي من حيث مردوديته، وكذا اعتمادهم على الطّلب التّربوي لتقدير الاحتياجات والمتمثل في مدخلات النّظام وهم التلاميذ الجدد والبالغين 6 سنوات في كل دخول مدرسي.

التوقعات(التقديرات)

يبدو تطبيق معدل النّمو الملاحظ 3.2% يؤدي إلى تحسين نسبة التّمدرس وبما أنّ معدل النّمو المطبق مقارب لمعدل النّمو الإجمالي للسّكان للفترة 1977م/1987م والمقدر بحوالي 3.22% هذا ما سيؤدي مستقبلا إلى تحقيق التّمدرس للجميع ورفع نسبتها ولهذا فإنّ النّظرية المستعملة أخذت بعين الاعتبار المتغير الديموغرافي (السّكان المتمدرسون)، الأهداف المحددة، كذلك المعطيات المتوقعة، كما أنّ بناء تقديرات للسّكان المتمدرسين على أساس معدل نمو متوسط أدّى إلى تحقق نتائج مرضية والنتائج يبنها الجدول التّالي:

جدول رقم 05: توزيع عدد التلاميذ حسب تقديرات المخطط

	السنة الدراسية 84/83	السنة الدراسية (1)90/89	النسبة الإجمالية	معدل النسبة السنوية	العدد[7] الفعلي (2)89/83	*الفارق 2-1	*النسبة $100*\frac{(1)}{(2)}$
التعليم الأساسي	4463752	5183000	16.11+	2.16	5436134	253134	95.34
التعليم الثانوي	325173	775000	138.33+	13.2	753947	21053	102.79
المجموع	4788925	5958000	24.41+	3.2	6190081	232081	96.25

المصدر[8]:

(*) من إنجاز الباحث

3.3.1. مرحلة ما بعد 1990م (اقتصاد السوق)

تبنّت الجزائر سياسة اقتصاد السّوق منذ بداية التّسعينات كبديل للاقتصاد الموجه لعدة دوافع، وبصدور دستور 1989م دخلت الجزائر مرحلة جديدة وانتقلت سياسياً من نظام الحزب الواحد إلى تبنّي التعددية الحزبية، هذا الانتقال خلق عدة مشاكل حيث خلق أزمة عميقة وشاملة أدّت إلى غياب شبه كلّي للمرافق الخدماتية في الأرياف والعديد من المدن كما أثرت على استقرار السّكان خاصة المقيمين في الأرياف هذا ما أدّى إلى حركة واسعة للنّزوح الرّيفي تجاه المدن الكبرى تسببت في اكتظاظها وتدهور محيطها البيئي وإطارها العمراني.

ومن أجل مواجهة هذه الصّعوبات بعد عودة الاستقرار السّياسي والأمني نسبياً بدرجة عالية سنة 1997م، شرعت في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداءً من سنة 1998م.

- **البرامج العادية:** بلغ حجم البرامج المحلية منها 883.24 مليار د.ج.

- **برنامج الإنعاش:** يغطي الفترة (2001م-2004م) بغلاف مالي قدره 525مليار د.ج منها 114مليار دج للتنمية المحلية.

- **برنامج دعم النمو:** يمتد من (2005م-2009م) بلغ حجمه الاستثماري الحالي 9000 مليار دج خصّص 1908.5 مليار د.ج للبرامج المحلية.

هذه البرامج ركزت في مجموعها على تحسين إطار معيشة السّكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي، وفي سبيل تحقيق ذلك وجهت أحجاماً مالية كبيرة. ونظراً لعدم توفر معطيات دقيقة حول هذه البرامج لهذه الفترة ارتأينا أن نتطرق إلى:

2- و اقع التربية في الجز ائرمن خلال مجموعة من المؤشرات

أ. تمدرس الأطفال البالغين سن السادسة

"انتقلت نسبة تمدرس الأطفال في سن السادسة، التي تعد احد أهم المؤشرات المدرسية، من43%سنة 1966م إلى 93%سنة 1999م، ثم ارتفعت بأربع نقاط سنة2007م لتصل إلى 97%".

ب.عدد التلاميذ في قاعة الدرس الواحد

يبين الجدول التالي عدد التلاميذ في قاعة الدرس الواحد

السنوات الدراسية	نسبة شغل الحجرات الوطنية
2000/1999	40.02
2001/2000	38.42
2002/2001	37.49
2003/2002	36.57
2004/2003	35.36
2005/2004	33.93
2006/2005	33.42
2007/2006	31.37
2008/2007	31.55
2010/2009	27.86

المصدر[9]

بالنّظر إلى هذه النتائج يمكننا القول بأنّه رغم المجهودات المبذولة من طرف الدّولة لتحقيق البرامج المسطرة مع نهاية الثمانينات، ورغم أنّ القطاع كان دائماً يحضى بأهمية بالغة عند وضع هذه المخططات، إلاّ أنّ نتائج الإحصائيات الموضوعة أمامنا، والواقع المعاش تبين عكس ذلك، وكمثال على هذا كان من أهداف المخطط الخماسي الثاني (89/85) أن يكون معدل شغل القسم هو 30 تلميذ للطور الأول والثاني و20 تلميذ للطور الثالث لنجد عكس ذلك وهذا ليس في سنة 1989 وإنما في سنة 2009 وليفوق معدل شغل القسم في الطور الثالث40 تلميذ في القسم، إذا المدرسة الجزائرية لم تستطع الوصول لمستوى الأداء المطلوب ولم تحقق الأهداف المسطرة، ورغم تضاعف عدد المتوسطات خلال الفترة 2000م/2010م، ثم المزمع إنجازه إلى غاية 2014م/2015م بمعدل نمو قدر بحوالي191% وانتهاج الجزائر التخطيط الإقليمي كما تحدثنا عنه سابقا، وذلك بتطبيق المخططات البلدية إلاّ أنّ هذه المخططات(البلدية) لا تتضمن دراسات وافية للخصائص الجغرافية توزيع السّكان وخصائصهم، الظروف الاقتصادية

والاجتماعية...الخ، مثل هذه الحالات تؤثر سلبا على التخطيط من خلال عدم تحقق الأهداف المزمع تحقيقها.

الخلاصة

بعد دراسة مختلف المخططات، الجريدة الرسمية، آراء المسئولين يمكننا أن نستخلص بأنّه إلى غاية اليوم فإنّ المتغيرات الدّيموغرافية لم يتم أخذها بالشكل الكافي. فعدم استعمال المتغير الديموغرافي للمخططات الأولى (قبل1980م) وسوء استخدامه في المخططات الأخيرة يمكن شرحه كما يلي:

- ضعف وقلة المعطيات الدّيموغرافية رغم اعتماد الدّولة في الفترة الأخيرة في وضع البرامج على التخطيط الإقليمي.
- ضعف الإعتمادات المالية والمصادر التمويلية مقارنة بالاحتياجات رغم ما عرفه القطاع من زيادات في اعتمادا ته المالية سنة بعد أخرى، إلاّ أنّ القطاع وما يتطلبه من إمكانيات مادية ضخمة، تسبب في نقص الهياكل المدرسية والتجهيزات المختلفة.
- غياب أهداف التّمدرس المعبر عنها بمؤشرات ديموغرافية.
- غياب أو ضعف أو قلة الكفاءات التقنية.
- تنوع مصادر القرار عند بناء المدارس.
- ضعف المصادر التمويلية مقارنة بالاحتياجات.
- المركزية الشديدة في اتخاذ القرار وتسيير البرامج
- نقص وغياب المؤشرات الكافية لتحديد وترتيب أولويات الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين.
- تهميش المشاركة الشعبية والقطاع الخاص ممّا أدّى إلى نقص الكفاءة والفعالية وغياب التنافسية.
- ضعف وانعدام التنسيق والتكامل بين مختلف المتدخلين في إعداد وتحديد وبناء وتنفيذ ومتابعة البرامج وسيطرة النّظرة القطاعية المفرطة ممّا أدّى إلى التناقض والتّكرار في العمل وتداخل الصلاحيات

الهوامش:

[1] - رابح حمدي باشا، التخطيط وتوجهاته الجديدة بالجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (1992/1991)، 220.

[2] - مشروع المخطط الخماسي الأول 1980م، قيادة الاستثمار، ص1

[3] - تقرير عام للمخطط الخماسي 1980م-1984م، ص109

[4] - وزارة التخطيط، تقرير عام للمخطط الخماسي الأول، 1980-1984م.

[5] - تقرير عام للمخطط الخماسي 1980-1984، ص ص116-117

[6] - تقرير عام للمخطط الخماسي 1980م-1984م، ص 110

[7] - بيانت إحصائية (1990/1989م)، المديرية الفرعية للإحصاء، عدد28، ص6

[8] - المخطط الخماسي الثاني، 1989/1985، جانفي 1985، ص42

[9] - أبوبكر بن بوزيد، إصلاح التربية في الجزائر، رهانات وانجازات، دار القصبة للنشر، الجزائر مايو(2009)، ص319.

المراجع:

1.أبو بكر بن بوزيد، إصلاح التربية في الجزائر، رهانات وانجازات، دار القصبة للنشر، الجزائر مايو(2009)، 279-280-285.

2.رابح حمدي باشا، التخطيط وتوجهاته الجديدة بالجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (1992/1991)، 220.

3.وزارة التخطيط، تقرير عام للمخطط الخماسي الأول، 1980-1984م.

4.وزارة التخطيط، تقرير عام للمخطط الخماسي الثاني، (1984-1989).

5.الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، نشرة رقم 39سنة 2009م